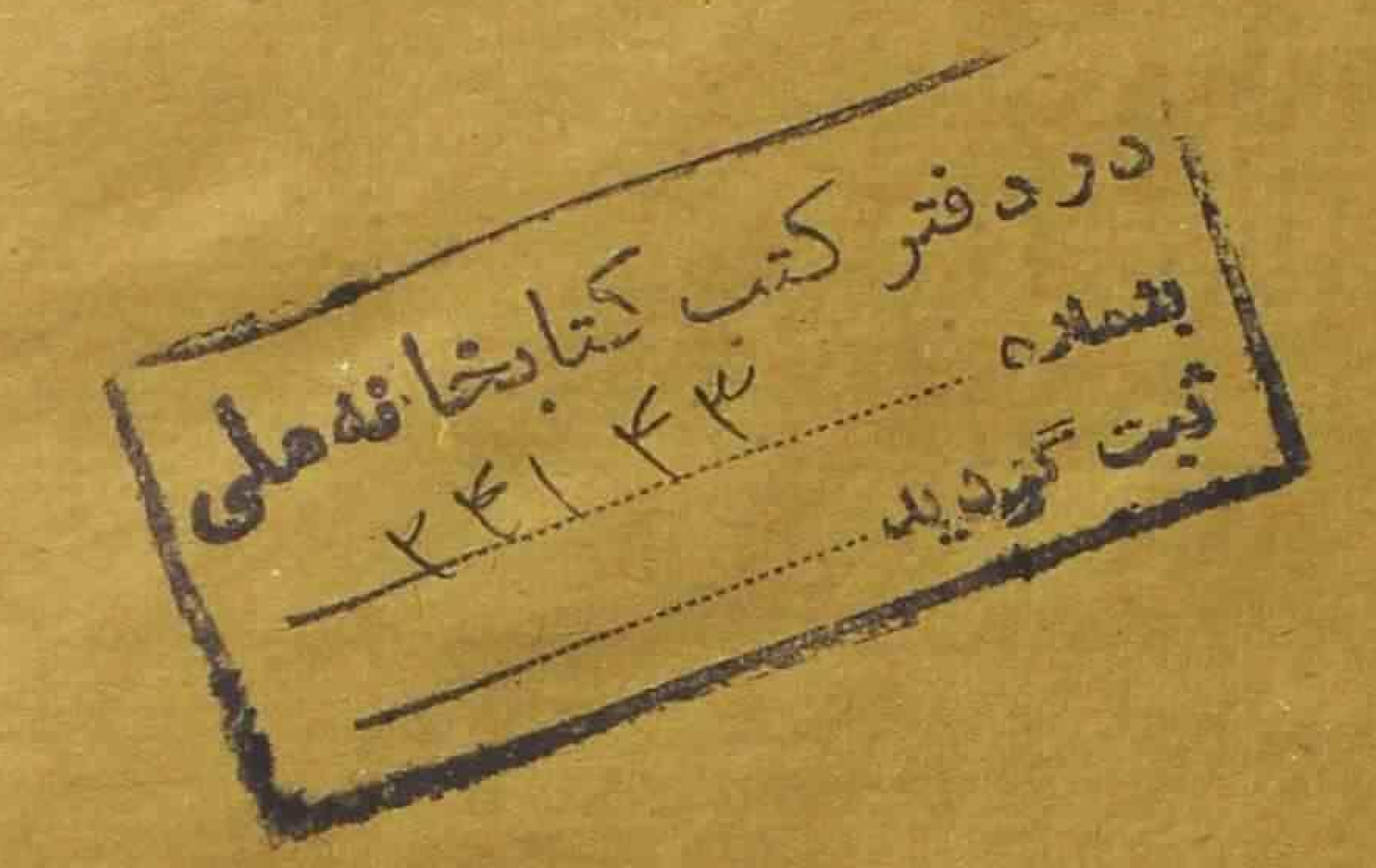



در دفتر کتب کتابخانه ملی
بشماره ۲۴۱۴۳
ثبت گردید




ماشاء الله لا [illegible] قوة الا بالله
الحمد لله عزوجل که [illegible] از عمده ترین رسائل درسیه منطق رسالهٔ
میزان المنطق
باهتمام قاضی ابراهیم صاحب بن قاضی نور محمد صاحب پلبندری در معمورهٔ بمبئی ۱۲۹۴ هجری
در مطبع گلستان کشمیر مطبوع گردید

قوله

قوله وهو الحكم اسناد امر الى امر آخر ايجابا او سلبا وهو ايقاع النسبة او سلبا وهو انتزاعها والمراد بالوجوب

قوله ويجب الوجوب العرفي وما له الاستحسان الى ... التقديم التصور على التصديق

التصور على مباحث التصديق وضعا اي ... بالطبع كون الشيء المتقدم بحيث ...

طبعا لان ... ويكون علة لكن الواحد بالنسبة الى الاثنين ... للتصديق ... من التصور ... والحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه رسالة مترجمة بميزان المنطق مترتبة على فصول فصل

العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل او تصديق

وهو تصور معه حكم وهو اسناد امر الى امر آخر ايجابا او سلبا ويجب

تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدمه طبعا لان كل تصديق لا بد فيه

من التصور فصل في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع



له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق

وبتوسط الوضع لما دخل ذلك المعنى فيه تضمّن كدلالة

الانسان على الحيوان او على الناطق وبتوسط الوضع

لما خرج ذلك المعنى عنه التزام كدلالة الانسان على قابل

العلم فصل والدال بالمطابقة ان قصد بجزئه دلالة على جزء

معناه فهو مركب كرامي السهم والا فهو مفرد فان لم يصلح

لان يخبر به فهو اداة كلا وان صلح له فان دل بهيئته التصريفية

على زمان معيّن من الازمنة الثلثة فهو كلمة اي فعل وان لم يدل فهو اسم

اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان واحدا فان تعيّن ذلك المعنى

ولم يكن ضميراً او اسم اشارة او معهوداً كانت في هذا و الرجل

يسمى علماً وان لم يتعين فمتواطياً ان كان حصوله في كل الافراد

على السواء كالانسان والفرس ومشككاً ان كان حصوله في

البعض اولى واقدم من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب


والممكن وان كان كثيراً فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو

مشترك كعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما فنقل الى

الثاني فحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى منقولاً عرفياً

ان كان ناقله عرفاً عاماً كدابة وشرعياً ان كان ناقله شرعاً

كصلوة واصطلاحياً ان كان ناقله عرفاً خاصاً



كاصطلاح النحوي وان لم يترك يسمّى بالنسبة الى الاول حقيقة
والى الثاني مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان الصائل والرجل
الشجاع وكلّ لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا
في المعنى كالمطر والغيث والاسد والليث ومباين له ان لم
يتوافقا فيه كالحجر والشجر واما المركب فهو اما تام وهو الذي
يصح السكوت عليه واما غيره فالاول ان احتمل الصدق والكذب
فهو خبر والا فان دل على طلب الفعل دلالة صيغية فهو مع الاستعلاء
امر كقولنا انصر ومع الخضوع دعاء وسؤال ومع التساوي
التماس وان لم يدل على طلب الفعل دلالة صيغية فهو تنبيه

قوله دلالة صيغية فهو تنبيه اي اعلام على ما في ضميره ١٢ بديع

قوله وان لم يدل على طلب الفعل ... ١٢ بديع

قوله التماس هذا بحسب اللغة واما في العرف فيطلق على ما يكون مع التساوي ...

قوله دعاء اللهم اغفر لي ١٢ بديع

قوله ومع الخضوع دعاء وسؤال ... ١٢ بديع

5

وينْدرج فيه التمنّي والنّداء وغيرهما واما الثاني فهو اما مركب

تقييدي كالرجل الفطن واما غير تقييدي كالمركب من اسم

واداة فصل في المعاني المفردة كلّ مفهوم فهو اما جزئي ان منع

نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه كزيد وكلّي ان لم يمنع


فالكلّي الّذي هو تمام ماهية جزئياته نوع وهو صادق

على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو والداخل

غير المساوي في تلك الماهية جنس وهو صادق على

كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قريب ان كان

الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه



هو الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة

الى الانسان والفرس وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض

ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الآخر كالجسم

النامي والداخل المساوي لها فصل وهو كلي صادق

على الشيء في جواب اي شيء هو في حقيقته فهو قريب

ان ميز النوع عن مشاركه في جنس قريب وبعيد ان ميزه

عنه في جنس بعيد والخارج عن الشيء ان امتنع انفكاكه عنه

فهو لازم والا فهو عرض مفارق واللازم قد يكون لازما

للوجود كالسواد للحبشي او لازما للماهية كالزوجية للاثنين

كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركاته كالنباتات واما الجواب عن الانسان وعن بعض آخر كالفرس مثلا فليس اياه بل الحيوان وعلى هذا القدر ... باعتبار عدد الاجوبة ١٢ سيد بديع

قوله يقترن به اى بقولنا لانه اى يحتاج الى دليل برهانى كالحدوث للعالم فان كون الحدوث لازما للعالم محتاج الى دليل برهانى وهو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث بديع

قوله كالعشق والكهولة والشيب اعلم ان المفارقة قد يطلق على زوال الصفة مع زوال الذات وقد يطلق على زوال الصفة مع بقاء الذات اضافى لا الاول لا يستقيم التمثيل بالشيب لان الشيب لا يزول ما لم يمت صاحبه وهو ظاهر كذا ذكر فى بعض كتب هذا الفن وفى الثانى يصح التمثيل به فتامل بديع

وجه التامل ان المفارقة عبارة عن التفرق بين شيئين وهو لا يحصل الا باختلاف فاذا يكون الشيئان موجودين معا ومصاحبين معا لا يطلق عليهما انهما مفارقان والله اعلم

فهو اما بين وهو الذى لا يقترن بقولنا لانه كالفردية للواحد

اى اللازم مطلقا — وهو الذى لا يتوقف على دليل — فان لزوم الفردية للواحد لا يتوقف على البرهان

واما غير بين وهو الذى يقترن به كالحدوث للعالم والعرض

اى سرعة

المفارق واما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطيء كالعشق

اى بطئ الزوال

وكل واحد من اللازم والمفارق فهو ان اختص بافراد حقيقة

خرج به الجنس العام

واحدة فهو الخاصة وترسم بانها كلية صادقة على افراد حقيقة

[illegible]

واحدة صدقا عرضيا كالضحك بالقوة او بالفعل والا فهو عرض

[illegible]

عام ويرسم بانه كلى صادق على افراد حقيقة واحدة وغيرها

[illegible]

صدقا عرضيا كالماشى بهما فصل الكليان متساويان ان صدق

[illegible]

كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالانسان والناطق

قوله فهو الخاصة وهى تنقسم الى المطلقة وغير مطلقة والمطلقة التى لا يكون موجودة فى غير ذلك النوع كالكتابة بالنسبة الى الانسان وغير المطلقة التى يكون موجودة فى غير ذلك النوع ايضا كالماشى بالنسبة الى الانسان فانه اضافى للانسان لا مطلقا وايضا ينقسم الى الخاصة السارية والى

8

[illegible] كالضحك بالقوة له والضحك بالفعل له للعرض اخص منه كالضحك بالفعل له وايضا [illegible] فالمركبة هى التى يكون [illegible] التى هى البسيطة ومركبة [illegible] تنقسم البسيطة كل واحد منهما لا يكون مختصة لكن [illegible] مركبة من صفات كل واحد مختصة حصلت من اجتماعها صفة مختصة كقولنا بادى البشرة مستقيم القامة عريض الاظفار والبسيطة ما لا يكون كذلك كالتعجب له عند جمهور المتأخرين فى التعريفات الخاصة السارية المطلقة وعند المحققين لا فرق بين هذه الاقسام فى الاعتبار فى التعريفات بديع

قوله والا اى وان لم يختص بل يعمها وغيرها هذا واحد [illegible] وتحقيق العرض ليس العرض [illegible] تقسيم للجوهر كما زعم البعض لان هذا يكون عرضا عموما لا على الجوهر بالمواطاة كالماشى محمولا على الانسان بالمواطاة وقد يكون جوهرا كالحيوان فانه عرض عام للناطق مع انه جوهر فانه يصح ان يكون محمولا على [illegible] الجوهر بالمواطاة اذ لا تقول الانسان ابيض بل ذو بياض و[illegible] لكونه مقابلا [illegible] بديع



وبينهما عموم وخصوص مطلقا ان صدق احدهما على كل ما صدق

عليه الآخر من غير عكس كلي كالحيوان والانسان وبينهما عموم و

خصوص من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض ما صدق

عليه الآخر فقط كالحيوان والابيض وبينهما تباين ان لم يصدق

شئ منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر كالحيوان والشجر

فصل الجزئي كما يصدق على المعنى المذكور ويسمى جزئيا حقيقيا

فكذا يصدق على كل اخص تحت اعم ويسمى جزئيا اضافيا

فصل النوع كما يصدق على ما ذكرناه ويسمى نوعا حقيقيا فكذا

يصدق على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها جنس في جواب ما هو

9



قولا اوليا ويسمى نوعا اضافيا ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع

وهو العالى كالجسم واخصها وهو السافل كالانسان ويسمى نوع

الانواع او اعم من السافل واخص من العالى كالحيوان وغيره

يسمى متوسطا او مباين للكل وهو المفرد كالعقل ان قلنا

ان الجوهر جنس له ومراتب الاجناس ايضا اربع ولكن العالى


كالجوهر فى مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس والسافل

كالحيوان والمتوسط بينهما كالجسم النامى والجسم المطلق والجنس المفرد

كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس له فصل فى التعريفات

المعرف للشىء وهو الذى يستلزم تصوره تصور ذلك الشىء

قوله اربع لان النوع الاضافى لا يخلو اما ان يكون داخلا فى سلسلة الانواع الاضافية الحاصلة من ترتيب بعض افرادها على بعض بحسب الصدق و حينئذ اما ان يكون اعم الانواع الواقعة فى تلك السلسلة وهو يسمى نوع العالى كالجسم المطلق اذ فوقه الجوهر وهو ليس بنوع او يكون اخص الانواع الواقعة فى تلك السلسلة وهو يسمى النوع السافل كالانسان اذ تحته الافراد ويسمى نوع الانواع باعتبار كونه تحت جميع الانواع او يكون اعم من النوع السافل واخص من النوع العالى كالحيوان وغيره كالجسم النامى ويسمى هذا النوع متوسطا او لم يكن داخلا فى تلك السلسلة وهو نوع مفرد


ويسمى حداً تاماً ان كان بجنس وفصل قريبين وحداً ناقصاً ان كان
بفصل قريب وحده او به وبجنس بعيد ورسماً تاماً ان كان بجنس
قريب وخاصة ورسماً ناقصاً ان كان بها فقط او بها وبجنس بعيد و
يجب الاحتراز به عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة و عن
استعمال الفاظ غريبة غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السائل

فصل في تعريف القضايا واقسامها وما يتعلق بها

القضية قول يقال لقائله انه صادق او كاذب وهي شرطية
ان انحلت الى قضيتين بعد حذف الرابط والا فحملية فالشرطية اما
متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير اخرى

11



كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا

فهو جماد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في

الصدق والكذب معا ويسمى حقيقية كقولنا هذا العدد اما زوج

او فرد او بنفيه كقولنا ليس هذا اما ان يكون حيوانا او اسود او

في الصدق فقط ويسمى مانعة الجمع كقولنا هذا اما انسان او

فرس او في الكذب فقط ويسمى مانعة الخلو كقولنا زيد اما

ان يكون في البحر او لا يغرق فالحملية يتحقق باجزاء ثلثة موضوع

اعني محكوما عليه ومحمول اعني محكوما به ونسبة بينهما واللفظ الدال

عليها يسمى رابطة كهو في زيد هو عالم ويسمى ثلاثية وقد

12

وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات وتسمى ثنائية كزيد عالم

وهي موجبة ان صحّ ان يقر ان الموضوع محمول كقولنا الانسان

حيوان وسالبة ان صحّ ان يقر ان الموضوع ليس بمحمول كقولنا

الانسان ليس بحجر فموضوعها ان كان شخصا معيّنا

سمّيت مخصوصة وشخصية وان كان كليا فان بيّن فيها

مقدار افراد الموضوع سمّيت محصورة ومسورة واللفظ

الدال عليه يسمى سورا وهي اما موجبة كلية وسورها كل كقولنا

كل نار حارة او سالبة كلية وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء

ولا واحد من الناس بحجار او موجبة جزئية وسورها بعض وواحد

قوله فى بعض اللغات اى لغة العرب لشهادة العارفين اللغة عليها اذ يقولون زيد كاتب ان قيل ان الرابطة ههنا هى الحركة الاعرابية لانا اذا قلنا زيد كاتب على سبيل التعداد بحركته لم يكن هناك رابطة قلنا لو كانت هى الحركة لكان هو فى زيد هو كاتب الاعرابية رابطة

قوله ١٣ وقيل الرابطة تقسم

قوله ثنائية لاشتمالها على جزئين

١٣



كقولنا بعض الحيوان او واحد منه انسان وسالبة جزئية وسورها

ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يبين فان لم تصلح

اى مقدار افراد الموضوع

لان تقصد به كلية وجزئية سميت طبيعية والا فمهملة كقولنا

بان يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الموضوع مطلقة او مقيدة بالعموم

الحيوان جنس والانسان لفي خسر والمهملة في قوة الجزئية اذ

برآئينه در زيان كارى است

متى صدق الانسان لفي خسر صدق بعض الانسان لفي خسر


وبالعكس فصل في العدول والتحصيل حرف السلب

بضمتين برگشتن وتجاوز كردن

ان كان جزءا من الموضوع كقولنا اللاحي جماد او من المحمول

كقولنا الجماد لاحي او منهما كقولنا اللاحي لا عالم

سميت معدولة موجبة كانت او سالبة



وان لم يكن جزءً لشئ منهما سمّيت محصّلة ان كانت موجبة

وبسيطة ان كانت سالبة والاعتبار بالايجاب والسّلب

بالنّسبة لا بطرفيها فان كل ما ليس بحي فهو لا عالم موجبة مع

ان طرفيها عدميان ولا شئ من المتحرك بساكن سالبة مع

ان طرفيها وجوديان والفرق بين البسيطة والموجبة

المعدولة المحمول في اللفظ امّا في الثّلاثيّة فبانها موجبة

ان قدّمت الرّابطة على حرف السّلب وبسيطة ان اخّرت

عنها وامّا في الثّنائيّة فبالنيّة او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير


او لا بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسّلب البسيط او بالعكس

فصل

15



في القضايا الموجهة التي جرى الاصطلاح بالبحث عنها ثلث
عشرة بسيطة ومركبة اما البسائط فهي التي حقيقتها ايجاب فقط
او سلب فقط فستة الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات
الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة
لا شيء من الانسان بحجر الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذاته موجودا وقد مر
مثالها ايجابا وسلبا المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع



كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا

وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا

العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع

او سلبه عنه بشرط وصفه وقد مر مثالها ايجابا وسلبا المطلقة

العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه

بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس ولا شيء من الانسان

بمتنفس الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة عن الجانب المخالف

كقولنا بالامكان العام كل نار حارة ولا شيء من الحار ببارد المركبة وهي التي

حقيقتها تركب من قضيتين مختلفتين في الكيفية موافقتين في الكمية معتبر ايجابها وسلبها بالقضية الاولى

١٧



فيسبع المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع اللادوام
بحسب الذات واللادوام عبارة عن مطلقة عامة فالمشروطة
عندهم معبرة عن مطلقة عامة موافقة للاولى في الموضوع والمحمول والكم ومخالفة لها في الكيف
الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتبا لا دائما فمن موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع
مادام كاتبا لا دائما فمن سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة
العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات
وهي ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة
عامة وان كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية عامة

قوله بحسب الذات دون الوصف والا يلزم
الناقص وانما لم يقيد بقيد اللادوام الذاتية
واللاضرورة الذاتية لان البحث في القضايا
المشهورة لكثرة الاستعمال والقضايا المقيدة
بالقيدين المذكورين ليست منها بديع
قوله فالمشروطة الخاصة ان كانت موجبة
كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب
بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام
قوله فمن موجبة اي فتركيب المشروطة
الخاصة من موجبة مشروطة عامة وهي الجزء
الاول من القضية المركبة وسالبة مطلقة عامة
وهي مفهوم اللادوام بحسب الذات
قوله وان كانت اي المشروطة الخاصة سالبة
كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع
مادام كاتبا لا دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع
بالاطلاق العام فهي مركبة من سالبة مشروطة
عامة وهي الجزء الاول من القضية المركبة و
موجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام
بحسب الذات وهي مباينة للدائمتين واخص
من المشروطة العامة ومن البواقي ١٢
قوله العرفية الخاصة هي العرفية العامة
مع قيد اللادوام بحسب الذات بديع

وهي اي العرفية الخاصة ان كانت
موجبة كقولنا دائما كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتبا لا دائما فتركيب العرفية الخاصة من
موجبة عرفية عامة وهي الجزء الاول وسالبة
مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام كقولنا لا شيء
من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام وان
كانت سالبة كقولنا دائما لا شيء من الكاتب بساكن
الاصابع مادام كاتبا لا دائما فتركيب العرفية
الخاصة من سالبة عرفية عامة وهي الجزء الاول
وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام
كقولنا كل كاتب ساكن الاصابع
بالاطلاق العام ومثال
العرفية الخاصة ايجابا
وسلبا قد مر في المشروطة
الخاصة بعينه الا ان الضرورة
تبدل بقولنا دائما ١٢
بديع



وموجبة مطلقة عامة ومثالها قد مر الوجودية اللاضرورية وهي

المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات واللاضرورة عبارة

عن ممكنة عامة فالوجودية اللاضرورية ان كانت موجبة كقولنا

كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فمن موجبة مطلقة عامة

وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان

بضاحك بالفعل لا بالضرورة فمن سالبة مطلقة عامة وموجبة

ممكنة عامة الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد

اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة فمن

مطلقتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ما مر الو

وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب
الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت
حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما فمن موجبة وقتية مطلقة وسالبة
مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر
بمنخسف وقت التربيع لا دائما فمن سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة
عامة المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه
عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع مع قيد اللادوام بحسب
الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائما

قوله

وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام
وهي قولنا كل قمر منخسف بالاطلاق العام
وهي اخص من الوجوديتين لانه متى صدقت
الضرورة بحسب الوقت المعين مع اللادوام
بحسب الذات صدق الاطلاق مع اللادوام
واللاضرورة من غير عكس ومن الخاصتين
من وجه لصدق الجميع في مادة الضرورة
الوصف مع اللادوام الذاتي اذا كان الوصف
ضروريا بالذات بحسب وقت ما كقولنا
كل منخسف مظلم ما دام منخسفا وصدقهما
بدون الوقتية اذا لم يكن الوصف ضروريا
لذات الموضوع في وقت ما كقولنا كل كاتب
متحرك الاصابع وبالعكس حيث لا يصدق الضرورة
ولا اللادوام بحسب الوصف كقولنا كل قمر منخسف
وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما اذ
يمتنع ان يصدق ان الانخساف دائم ما دام القمر
قمرا وذهب بعضهم الى ان المشروطة الخاصة اخص
مطلقا من الوقتية لامتناع صدق المشروطة الخاصة
بدون هذا لانه متى صدقت الضرورة بشرط الوصف
وما دام الوصف لا دائما صدقت الضرورة بحسب
الوقت المعين وهو وقت وجود الوصف لا دائما
يصدق قولنا كل كاتب متحرك الاصابع


٣٠

بالضرورة في وقت الكتابة ولا يخفى ... بشرط
فساده ومنشاه عدم الفرق بين الضرورة بشرط
الوصف وما دام الوصف وقد حققناه فلا تغفل
نعم اذا فسر المشروطة الخاصة بالضرورة ما دام
الوصف فيكون المشروطة الخاصة اخص من الوقتية
مطلقا لانه متى تحققت الضرورة في جميع اوقات
الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات
الذات تحققت الضرورة في بعض اوقات قطعا
من غير عكس كلي ومن العامتين ايضا من وجه لتصادقهما
في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدون
مادة الضرورة وبالعكس حيث لا يكذب اللادوام
حسب الوصف كالانخساف حيث لا دوام
للضرورة ومباينة للدائمتين
واخص من المطلقة والممكنة
العامتين وذلك ظاهر
تابع

تنفس



فمن موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وانكانت
سالبة كقولنا بالضرورة لاشيء من الانسان بمتنفس في وقت
ما لا دائما فمن سالبة منتشرة وموجبة مطلقة عامة الممكنة الخاصة وهي التي
يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا
سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب
او سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشيء من الانسان بكاتب فمن
ممكنتين عامتين موجبة وسالبة فصل في الشرطية الجزء الاول
فيها يسمى مقدما والثاني تاليا وهي متصلة لزومية انكان صدق التالي
فيها على تقدير صدق المقدم لزوما واتفاقية انكان ذلك



بمجرد الاتفاق كقولنا انكان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ومنفصلة

حقيقية ان حكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معًا

كقولنا العدد اما زوج او فرد ومانعة الجمع ان حكم فيها بالتنافي

بين جزئيها في الصدق فقط كقولنا هذا الشي اما شجر او حجر ومانعة

الخلو ان حكم فيها بالتنافي بينهما في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد

في البحر او لا يغرق فسالبة كل واحد من هذه القضايا برفع ما حكم به

موجبتها اعلم ان كلية الشرطية ان يكون التالي لازمًا او معاندًا للمقدم

على جميع التقادير التي لا ينافي مقدمية المقدم وجزئيتها ان يكون كذلك على

بعض هذه التقادير وخصوصيتها ان يكون كذلك على وضع معين واهمالها


هذا الشي اما شجر او حجر فان الشجر والحجر لا يجتمعان في الكذب بل يمكن اجتماعهما في الكذب كقولنا لا يجوز ان يكون الشي الواحد شجرا وحجرا معًا

قوله وامامانعة الخلو ان حكم فيها بالتنافي بينهما اي بين جزئيها في الكذب فقط اي من غير التنافي في الصدق فيجوز اجتماعهما في الوجود كقولنا اما ان يكون زيد في البحر او لا يغرق فان الكون في البحر وعدم الغرق قد يجتمعان وجودا لكنهما لا يجتمعان عدما لاستحالة انتفاء الكون في البحر وانتفاء عدم الغرق


قوله فسالبة كل واحد من هذه القضايا المتصلة اللزومية والاتفاقية والمنفصلة الحقيقية ومانعة الخلو تثبت برفع ما حكم به

٢٢

والله اعلم بالصواب



باهمال الاوضاع فسور الموجبة الكلية في الشرطية المتصلة كلما
ومهما وحيثما ونحوه وسور الموجبة الكلية المنفصلة دائما والسالبة الكلية
فيهما ليس البتة والموجبة الجزئية قد يكون والسالبة الجزئية قد لا يكون
وبادخال السلب على سور الايجاب الكلي واهمالها بلفظ لو وان واذا
في المتصلة واما واو في المنفصلة فصل في التناقض وهو
اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي
لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة ولا
يتحقق بين القضيتين الا باتحاد النسبة الحكمية بينهما فصل في
العكس المستوى وهو عبارة عن جعل احد طرفي القضية



مكان الآخر مع بقاء الصدق والكيفية فاما الكمية فلا يبقى في

الموجبات لانها لا تنعكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم

من الموضوع كقولنا كل انسان حيوان فلا تنعكس كلية لكذب

قولنا كل حيوان انسان واما السالبة فتنعكس كلية كقولنا


لا شئ من الانسان بحجر لانه يصدق لا شئ من الحجر بانسان

كلية فصل في عكس النقيض وهو عبارة عند المتقدمين

عن تبديل كل من طرفي القضية بنقيض الآخر مع بقاء الصدق

والكيف كما يقال في كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان

وعند المتاخرين عبارة عن جعل نقيض الثاني الجزء الاول



وعين الاول الثاني مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته

في الصدق كما يقع في كل انسان حيوان لا شيء مما ليس بحيوان

بانسان والفرق بينهما يعرف في المطولات فصل في القياس

وهو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر

وهو استثنائي ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورة فيه


بالفعل كقولنا كل ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكنها

وانما قيد بالفعل لان ذكر النتيجة في القياس الاقتراني حاصل بالقوة ايضا

طالعة فالنهار موجود فالنتيجة وهي فالنهار موجود مذكورة بعينها

فيه ولو قلت لكنه ليس بموجود ينتج انها ليست بطالعة فنقيضها وهو

انها طالعة مذكورة فيه واقتراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل انسان



26

حيوان وكل حيوان حساس فكل انسان حساس فليست النتيجة

ولا نقيضها مذكورة فيه بالفعل واذا عرفت هذا فنقول ان

موضوع النتيجة في الاقتراني يسمى اصغر ومحمولها اكبر والقضية

التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى والمكرر بين


الاصغر والاكبر يسمى حدا اوسط والهيئة الحاصلة من كيفية

وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين يسمى شكلا وهي اربعة

لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى كقولنا

كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فهو الاول وان كان على العكس

كقولنا كل انسان ناطق وكل ضاحك انسان فهو الرابع وان كان محمولا فيهما



كقولنا كل ناطق انسان ولاشئ من الحجر بانسان فهو الثاني

وان كان موضوعا فيهما كقولنا كل انسان ناطق وكل انسان

ضاحك فهو الثالث واما الشكل الاول فشرطه ايجاب الصغرى

وكلية الكبرى واما الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيفية وكلية

الكبرى واما الثالث فشرطه موجبية الصغرى وكلية احدهما واما الرابع فغير

محتاج اليه لعدم وقوعه في الاستعمال لانه غريب فصل في الاستقراء

وهو تام ان استدل بجميع الجزئيات وحكم على الكل وهو قليل

الاستعمال وناقص اذا استدل باكثر الجزئيات وحكم على الكل كقولنا

كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان

والبهائم والسباع كذلك وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون

الكل بهذه الصفة كالتمساح فصل في التمثيل وهو ان يستدل

بجزئي على جزئي آخر لمشاركتهما في كلي موثر في الحكم ويسمى في

عرف الفقهاء قياسا كقولنا العالم مولف فيكون حادثا كالبيت

فصل في البرهان وهو اما لمي وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه

علة للنسبة في الذهن والخارج كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل

متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم واني وهو الذي يكون الحد

الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل محموم

متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط تمت

قوله من مقدمات يقينية لانتاج يقيني ١٢ بديع

قوله علة للنسبة اي لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن والخارج وانما يسمى لميا لافادته اللمية اي العلية كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم فالحد الاوسط وهو متعفن الاخلاط علة للنسبة في الذهن والخارج ١٢ بديع

قوله والذي آه انما سمي انيا لافادته الانية اعني الثبوت في العقل وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط وفي الخارج معلول لها كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فالحمى معلول في الخارج وفي الذهن علة لان تصور المعلول علة للتصور وفي الذهن

ولنكتف بهذا آخر الكلام في شرح هذه الرسالة والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله واصحابه اجمعين تمت بالخير







